الصباح الاقتصادية
12
العدد 3600 - السنة الثانية عشرة
الثلاثاء 24 جمادى الآخرة 1441 - الموافق 18 فبراير 2020
Tuesday 18 February 2020 - No.3600 - 12 th Year

المؤشرات تستعيد بريقها «الأخضر».. و«العام» يرتفع 16.3 نقطة

انهت بورصة الكويت تعاملاتها امس الاثنين على ارتفاع المؤشر العام 16,3 نقطة ليبلغ مستوى 6189,8 نقطة بنسبة 0,26 في المئة.

وبلغت كميات تداولات للمؤشر 169,9 مليون سهم تمت من خلال 6490 صفقة نقدية بقيمة 24,7 مليون دينار كويتي (نحو 83,9 مليون دولار امريكي).

وارتفع مؤشر السوق الرئيسي 0,11 نقطة ليصل الى مستوى 4835,4 نقطة عبر كمية اسهم بلغت 130 مليون سهم تمت عبر 3723 صفقة نقدية بقيمة 5,8 مليون دينار (نحو 19,7 مليون دولار).

كما ارتفع مؤشر السوق الاول 24,4 نقطة ليصل الى مستوى 6873,8 نقطة بنسبة 0,36 في المئة من خلال كمية اسهم بلغت 39,9 مليون سهم تمت عبر 2767 صفقة بقيمة 18,9 مليون دينار (نحو 64,2 مليون دولار).

وفي غضون ذلك ارتفع مؤشر (رئيسي 50) 16,4 نقطة ليصل الى مستوى 4978,9 نقطة عبر كمية اسهم بلغت 103,6 مليون سهم تمت عبر 2745 صفقة نقدية بقيمة 4,9 مليون دينار (نحو 16,6 مليون دولار).

ارتفاع جماعي لمؤشرات البورصة

وكانت شركات (فيوتشر كيد) و(معادن) و(الاتظمة) و(وثاق) و(الاعادة) الاكثر ارتفاعا في حين كانت اسهم (ارزان) و(المستثمرون) و(اهلي متحد) و(خليج ب) و(ابيار) الاكثر تداولا فيما كانت شركات (تريا) و(قابضة م ك) و(سينما) و(وربة ت) و(التخصيص) الاكثر انخفاضا.

وشهدت الجلسة اقصاحا من الشركة الوطنية للخدمات البترولية بشان توقيع عقد مع شركة نفط الكويت بقيمة 109,5 مليون دينار (372,3 مليون دولار) لمدة خمس سنوات.

كما شهدت الجلسة اعلانا من بنك بيت التمويل الكويتي بشان تقدمه بطلب لجهاز حماية المنافسة لفحص مشروع الاستحواذ المحتمل على نحو 100 في المئة من راسمال البنك الأهلي المتحد البحريني.

وتطبق شركة بورصة الكويت حاليا الخطوة الأولى من المرحلة الثالثة لتطوير السوق عبر تدشينها منتجات وادوات استثمارية مبتكرة خاصة ومنها الصناديق العقارية المدرة للدخل للمتداولة (ريتس) وهي صناديق تمتلك وتدير العقارات المدرة للدخل والأصول العقارية.

ويشترك في هذه الصناديق عدد من المستثمرين في رأسمالها مما يسمح للمستثمرين الأفراد الحصول على حصة من الدخل الناتج عن ملكية العقار دون الحاجة إلى شراء أو تمويل ممتلكات أو أصول.

أكد الرغبة الصادقة في تطوير التعاون المشترك بالمجالات كافة

العطية: إقامة «صنع في قطر» بالكويت تؤكد عمق العلاقات الثنائية

بندر بن محمد العطية

تستعد ٢٢٠ شركة صناعية قطرية لعرض صناعتها ومنتجاتها امام مجتمع الاعمال الكويتي، وذلك خلال معرض "صنع في قطر" والذي ينطلق مساء الغد في ارض المعارض بمعرض الكويت الدولي ويسبقه في الصباح ملتقى الاعمال القطري الكويتي والذي يهدف الى تعزيز علاقات التعاون بين قطاعات الاعمال في البلدين وتحفيز الاستثمارات المتبادلة.

ويحظى معرض "صنع في قطر" والذي يعتبر اول معرض لدولة خليجية في الكويت، بالرعاية الكريمة من قبل سمو الشيخ صباح خالد الحمد الصباح رئيس مجلس الوزراء. وتنظم المعرض غرفة تجارة وصناعة قطر بالتنسيق مع غرفة تجارة وصناعة الكويت. وتستمر فعالياته لأربعة أيام في القاعة رقم ٤ بمعرض الكويت الدولي.

وقال بندر بن محمد العطية سفير دولة قطر لدى الكويت، ان إقامة معرض "صنع في قطر" في الكويت يؤكد عمق العلاقات الثنائية بين البلدين الشقيقين، والتي تعتبر نموذجا يحتذى به في اطار العلاقات الأخوية المتينة والتي شهدت تطورا كبيرا في مختلف المجالات على مر التاريخ، كما تعززت الروابط التي تجمع بين البلدين الشقيقين بفضل رعاية وحكمة قائدي البلدين حضرة صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني – امير البلاد المفدى وأخيه صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح – أمير دولة الكويت، وحرصهما الدائم على تدعيم أواصر العلاقات الأخوية بين البلدين.

وأشار العطية في تصريحات صحفية، الى ان المشاركة الواسعة من قبل قطاعات الاعمال القطرية في المعرض والملتقى المصاحب، تؤكد الرغبة الصادقة لدى رجال الاعمال القطريين والشركات القطرية في دخول السوق الكويتي وإقامة علاقات تجارية تعزز اقتصادي البلدين الشقيقين، معربا عن امله في ان يحقق هذا الحدث النجاح المتوقع والذي يلبي الطموحات في إقامة مشروعات قطرية كويتية مشتركة تدفع بالتعاون التجاري والاقتصادي الى الامام.

خلال مؤتمر الـIIF في قمة مجموعة العشرين بالرياض

الناهض يناقش مرونة البنوك في الثورة الصناعية الرابعة

مازن الناهض

يشارك بيت التمويل الكويتي «بيتك» في مؤتمر المعهد الدولي للتمويل الإسلامي (IIF) المزمع انعقاده في الرياض في الـ21 من فبراير الجاري، في اطار اجتماعات قمة مجموعة العشرين الرياض G20.

وتأتي مشاركة «بيتك» في المؤتمر الذي سينطلق تحت عنوان «آفاق النمو الاقتصادي ومستقبل الخدمات المصرفية في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا» في اطار الالتزام بالمساهمة في اثراء المؤتمرات الاقتصادية والمالية الدولية وتعزيز الخدمات المصرفية العالمية، وكذلك للاطلاع على احدث التطورات الاقتصادية ومناقشتها مع مختصين وخبراء ماليين عالميين.

ويناقش الرئيس التنفيذي لمجموعة «بيتك» مازن الناهض، خلال مشاركته في حلقة نقاشية في المؤتمر، أهمية الأمن السيبراني في الصناعة المصرفية وتعزيز الجهود لمواجهة التحديات والمخاطر في هذا المجال، مع مواصلة رفع مستوى انظمة الأمن السيبراني والتكنولوجيا ذات الصلة وفقا للمعايير العالمية.

كما يتطرق الناهض الى اهمية المسؤولية الاجتماعية وخدمة المجتمع وتحقيق الاستدامة على مختلف الأصعدة، والانتقال الى اقتصاد منخفض الكربون low-carbon economy.

كما يناقش الناهض خلال المؤتمر أهمية الشركات الصغيرة والمتوسطة SMEs كمحركات للنمو الاقتصادي، وتماشي ذلك مع رؤية الكويت 2035 بالتحول الى مركز مالي وتجاري، مع استعراض دور «بيتك» الرائد في دعم هذا القطاع.

ويتطرق الناهض الى اهمية الرقمنة في الخدمات المصرفية، والفرص الضخمة للبنوك في تحويل نموذج اعمالها بما يتوافق مع التطورات التكنولوجية العالمية المتسارعة، وحاجة البنوك إلى وضع خطط استراتيجية متقدمة لضمان سلامة جميع البيانات المالية لعملائها.

وسيقدم الناهض أيضا نظرته عن الـFintech، والذكاء الاصطناعي، وكيف يمكن أن تصبح البنوك أكثر مرونة في الثورة الصناعية الرابعة، وضرورة تعزيز دور الابتكار في عمل البنوك.

ويتناول الناهض مواضيع ومحاور متنوعة أخرى مثل ضرورة مواصلة تطوير استراتيجيات الموارد البشرية في استقطاب المواهب، وتصميم برامج تدريبية خاصة تواكب الاحتياجات العالمية في الصناعة المصرفية.

ويحرص «بيتك» على المشاركة في الفعاليات والمؤتمرات ذات الوقع الكبير والتي تهدف الى تطوير الصناعة المصرفية، حيث يمتلك «بيتك» خبرات عريقة بفضل مسيرته الطويلة وانتشاره الجغرافي الواسع، ومكانته الرائدة في صناعة التمويل الاسلامي عالميا.

إدراج أسهم الشركة في البورصة خلال الأشهر القليلة المقبلة

عمومية «الزور الأولى» تقر «توزيع أرباح مرحلية»

قامت شركة شمال الزور الأولى لـ«طاقة والمياه ش.م.ك.ع.»، التي تم الاكتتاب فيها بنسبة 50% من اسهم رأس مال الشركة من قبل المواطنين الكويتيين في ديسمبر 2019، بعقد اجتماع الجمعية العامة غير العادية.

وتمت الموافقة خلال اجتماع الجمعية العامة غير العادية على توصية مجلس الإدارة بإضافة فقرة جديدة برقم (حادي عشر) للمادة (49) من النظام الأساسي للشركة للسماح بتوزيع أرباح مرحلية طبقا لنص المادة (226) من قانون الشركات رقم (1) لسنة 2016 وتعديلاته، وعلى تعديل المادة (56) من النظام الأساسي للشركة لتصحيح الإشارة إلى القوانين ذات الصلة.

واثناء الاجتماع قال الرئيس التنفيذي في شركة شمال الزور الأولى، بول قرين: "نرحب بالمساهمين الجدد الذين اكتتبوا في 50% من اسهم الشركة ونشكر جميع المساهمين على دعمهم لقرارات مجلس الإدارة. ونتطلع إلى العمل معاً للمضي قدماً في عملية إدراج أسهم الشركة في بورصة الكويت وذلك في الأشهر القليلة المقبلة."

الشركة هي المالك والمشغّل لمحطة الزور الشمالية المرحلة الأولى وهي أول محطة مستقلة لتوليد الطاقة وتحلية المياه في الكويت والتي تم توزيع 50% من أسهمها للمواطنين مؤخراً بنسبة 127% من كامل حصة الهيئة في أسهم رأس مال الشركة، بمشاركة أكثر من 127.000 مواطن. هذا وإن النسبة المتبقية والبالغة 50% من أسهم الشركة فهي موزعة بين الحكومة الكويتية والقطاع الخاص، حيث يملك الشريك الاستراتيجي نسبة 40% ممثلاً بتحالف مكون من كل من شركة "إنجي" الفرنسية (جي دي إف سويز سابقا)، وشركة "سوميتومو كوربوريشن" اليابانية، بينما تمتلك الحكومة الكويتية حصة قدرها 10% (ممثلة بالهيئة العامة للاستثمار بنسبة 5% والمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية بنسبة 5%).

ومن الجدير بالذكر أن شركة شمال الزور الأولى للطاقة والمياه هي أول شركة تأسست بموجب أحكام القانون رقم 39 لسنة 2010 بتأسيس شركات كويتية مساهمة تتولى بناء وتنفيذ محطات القوى الكهربائية وتحلية المياه في الكويت بنظام الشراكة بين القطاعين العام والخاص (PPP). علما بأن المحطة قد بدأت أعمالها التشغيلية في نوفمبر 2016، وهي المرحلة الأولى من خطة عمل تهدف من خلالها وزارة الكهرباء والماء إلى تلبية ارتفاع الطلب المرتقب من خلال رفع القدرة الإنتاجية للطاقة في الكويت في السنوات المقبلة إلى 25 جيغاواط بحلول عام 2025.

إيرادات الكويت النفطية تتراجع لـ 43 مليار دولار في 10 أشهر

تراجعت إيرادات الكويت النفطية المحصلة في الـ10 أشهر الأولى من العام المالي 2019/2020 بنسبة 17.64 بالمائة على أساس سنوي، حسب التقرير الشهري الصادر عن وزارة المالية.

وسجلت الإيرادات النفطية للكويت بالفترة من مطلع أبريل السابق وحتى نهاية يناير الماضي 13.07 مليار دينار (42.97 مليار دولار)، مقارنة بـ15.87 مليار دينار (52.17 مليار دولار) بنفس الفترة من العام المالي 2018/2019.

ويأتي تراجع الإيراد النفطي للكويت مع التزام البلاد باتفاق خفض الإنتاج للموقع بين أوبك وحلفاؤها حتى نهاية مارس المقبل، إلى جانب تأثر أسعار النفط بداية من العام الجاري، بتراجع الطلب الصيني – أكبر مستورد للطاقة – على السلعة، مع إغلاق المصانع بعد انتشار فيروس "كورونا" المستجد.

ويترقب المستثمرون بالفترة الحالية ما قد تتوصل إليه أوبك وحلفاؤها بشأن خفض إنتاج النفط لمحاولة مواجهة تراجع الطلب وزيادة المعروض، وهل ستبدي روسيا موافقتها على رأي اللجنة الفنية لأوبك الذي اقترحت فيه تخفيض الإنتاج 600 الف برميل إضافية عن الاتفاق الحالي.

وتعتبر الكويت ثامن أكبر منتج للنفط الخام في العالم وتملك تاسع أكبر احتياطي نفطي، فضلاً عن إجمالي الاحتياطيات المؤكدة للنفط تكفي البلاد لنحو 100 سنة.

يشار إلى أن السنة المالية في الكويت تبدأ من مطلع شهر أبريل من كل عام، وتنتهي في مارس من العام التالي.

وحسب التقرير، شكلت الإيرادات النفطية المسجلة في الـ10 أشهر الأولى من العام المالي 2019/2020 نحو 94.2 بالمائة من المقدر تحقيقه في العام ككل عند 13.863 مليار دينار.

وضغط تراجع الإيرادات النفطية على مجمل إيرادات الكويت في الـ10 أشهر التي انخفضت بنسبة 15.99 بالمائة عند14.29 مليار دينار، مقابل مستواها بالفترة المناظرة من العام الذي يسبقه البالغ 17.01 مليار دينار.

ووزعت إيرادات الكويت في تلك الفترة إلى جانب الإيراد النفطي، بواقع 440.46 مليون دينار إيرادات الرسوم والضرائب، و11.40 مليون دينار إيرادات التخلص من أصول وإيرادات غير تشغيلية أخرى، إلى جانب 75.45 مليون دينار مساهمات اجتماعية، و700.27 مليون دينار تحت بند إيرادات أخرى.

ولفت التقرير الشهري، أن الكويت حولت إلى احتياطي الأجيال القادمة في الـ10 أشهر الأولى من العام المالي الجاري 1.43 مليار دينار، مقابل 1.70 مليار دينار بالفترة نفسها من عام 2018/2019، باتخفاض ستوي 1.76 بالمائة.

«المركز» تحقق 6.9 ملايين دينار أرباحا صافية في 2019

اعلنت شركة المركز المالي الكويتية تحقيقها 6,9 مليون دينار كويتي (نحو 23,4 مليون دولار) ارباحا صافية في عام 2019 مقابل 2,2 مليون دينار (نحو 7,4 مليون دولار) في 2018 بنسبة نمو بلغت 204 في المئة.

وقالت الشركة في افصاح منشور على موقع البورصة الكويتية ان ربحية السهم بلغت 15 فلسا مشيرة الى ان مجلس الادارة اوصى بتوزيع ارباح نقدية عن 2019 بنسبة 10 في المئة من القيمة الاسمية للسهم بواقع 10 فلوس للسهم الواحد.

واسست الشركة عام 1974 وادرجت في بورصة الكويت عام 1997 ويبلغ راسمالها المصرح به نحو 48 مليون دينار (نحو 163,2 مليون دولار) وتعمل في ادارة الاصول وتقديم الخدمات المالية والتمويلية.